

دليلك لفهم تحول الأثر والاستدامة في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية

قائمة المحتويات

1

إطار النشر وسياق التحول

1

المقدمة

2

التسارع التنظيمي والبيئة المحيطة بالقطاع المالي

3

التحول الداخلي وإعادة هيكلة البنوك
لإدارة ملف الاستدامة

5

ماذا حققنا إلى الآن وحجم التمويل المستدام

6

كيف نضمن موثوقية البيانات (أطر الإفصاح العالمية)

7

شجرة قرارات تقارير الاستدامة: كيف نفرق
بين الأثر الحقيقي والامتثال الشكلي؟

8

نقاط التحسين وفرص التطوير في المشهد المالي

10

ممكنات الأثر وصناعة الحلول

إطار النشر وسياق التحول

يأتي هذا الإصدار ضمن سلسلة تقارير تسامي الربعية لتقديم قراءة استراتيجية متعمقة ومبسطة في آن واحد لمسار الاستدامة وقياس الأثر في المملكة العربية السعودية، حيث نهدف من خلال هذا التقرير إلى تفكيك المفاهيم المعقدة، وتقديم إطار تحليلي يساعد صناع القرار، والقيادات التنفيذية، ورواد الأعمال، والمهتمين بالأثر الاجتماعي على استيعاب التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد الوطني، والتميز الواعي بين الأنشطة الشكلية والأثر الميداني الحقيقي الذي يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومبادرات السعودية في مجال الاستدامة والأثر.

◀ مقدمة:

إعادة تشكيل المشهد المالي والانتقال نحو اقتصاد الأثر

يشهد الاقتصاد السعودي حالياً تغييراً كبيراً في طريقة إدارة الأموال؛ حيث تحولت "الاستدامة" من مجرد أعمال خيرية لتحسين صورة الشركات، إلى شرط أساسي يتحكم في التمويل، ويدير المخاطر، ويحدد الشركات القادرة على المنافسة بالسوق.

ما يقدمه هذا التقرير :

- فهم مشهد الاستدامة والأثر في القطاع المالي وكيفية اتخاذ القرارات.
- معرفة حجم الموارد المالية المستثمرة وأين تتجه لتحقيق أثر بيئي أو اجتماعي قبل الربح المالي.
- ما هي فرص قياس أداء المؤسسات المالية بشكل حقيقي وفعّال، بعيداً عن العبارات التسويقية.
- تحديد مجالات التطوير وفرص العمل في أهمية القطاع المالي على الأثر التنموي المستدام.

التسارع التنظيمي والبيئة المحيطة بالقطاع المالي

لفهم طبيعة الحراك الحالي في القطاع المالي، يجب النظر بعمق إلى التسارع التنظيمي الذي تقوده الجهات الإشرافية في المملكة، لقد انتقلت المؤسسات المالية والشركات المدرجة من مرحلة الإفصاح الاختياري إلى مرحلة الامتثال الإلزامي الموجه بقوة التشريع، لم يعد دمج مؤشرات الاستدامة خياراً تكميلياً، بل أصبح منظومة متكاملة تخضع لرقابة وإشراف ثلاث جهات رئيسية ترسم ملامح المستقبل المالي بدقة:



وضعت تداول السعودية إرشادات تفصيلية للإفصاح تجبر الشركات على الإجابة عن مؤشرات محددة بدقة، لضمان أن تكون لغة الشركات السعودية قابلة للمقارنة والتقييم من قبل المستثمرين وصناديق الاستثمار الدولية.



شكلت الهيئة محركاً تنظيمياً بارزاً عبر اعتمادها دليل إرشادي متكامل، يركز على إصدار أدوات الدين الخضراء والمستدامة، يعتمد هذا الدليل على مبدأ "الامتثال أو التفسير"، مما يجبر المؤسسات على الالتزام بالشفافية المطلقة في حال جمع الأموال تحت مظلة الاستدامة.



يقود البنك هذه الجهود بخطوات استباقية من خلال توجيه البنوك لدمج مؤشرات المخاطر المناخية ضمن نماذج أعمالها، كما أصدر البنك إطار التمويل المستدام الذي يحدد بوضوح المشاريع والأنشطة التي يمكن تصنيفها كخضراء، لضمان توجيه الأموال بشكل صحيح وتجنب الممارسات المضللة.

التحول الداخلي وإعادة هيكلة البنوك لإدارة ملف الاستدامة

لم يعد ملف الاستدامة يُدار عبر أقسام العلاقات العامة أو الاتصال المؤسسي فقط، بل انتقل إلى عصب البنك والأقسام الاستراتيجية التي تتحكم في تدفق الأموال وإدارة العمليات:



إدارة المخاطر

تولت مسؤولية بالغة الأهمية تتمثل في حساب وتتبع "الانبعاثات الممولة" الناتجة عن محفظتها الائتمانية.



قطاع مصرفية الشركات

تغير دور مدراء علاقات الشركات ليشمل قيادة حوارات استراتيجية مع العملاء في القطاعات عالية الانبعاثات لتقديم ما يُعرف بالتمويل الانتقالي.



إدارة الخزينة والأسواق المالية

أصبحت مسؤولية بشكل مباشر عن هيكلة وتسعير وإصدار السندات الخضراء، وتوجيه حصيلتها بدقة للمشاريع البيئية المؤهلة وفق أطر العمل المعتمدة.

طول تمويلية وقروض ميسرة مشروطة تُمنح للشركات في القطاعات ذات البصمة الكربونية العالية لمساعدتها على تحويل وتحديث عملياتها الإنتاجية لتصبح نظيفة بيئياً.



التمويل الانتقالي (Transition Finance)

الانبعاثات الكربونية الناتجة بشكل غير مباشر عن الأنشطة والمصانع والشركات التي يقدم لها البنك التمويل والقروض، وتُعد التحدي الأكبر لشفافية تقارير البنوك.



الانبعاثات الممولة (Financed Emissions)

◀ نظرة تخصصة:

كيف يتم تصنيف نطاقات الانبعاثات الكربونية في المؤسسات المالية؟

النطاق الأول (Scope 1)

يمثل الانبعاثات المباشرة الناتجة عن أصول ومصادر يمتلكها أو يتحكم فيها البنك مباشرة مثل الوقود المحترق في أسطول سيارات نقل الأموال أو المولدات الخاصة.

النطاق الثاني (Scope 2)

يمثل الانبعاثات غير المباشرة الناتجة عن شراء واستهلاك الكهرباء والتبريد لإنارة الفروع، والمقرات الرئيسية، ومراكز البيانات والخوادم.

النطاق الثالث (Scope 3)

وهو التحدي الأكبر ويشمل كافة الانبعاثات غير المباشرة في سلسلة القيمة، وتحديداً "الانبعاثات الممولة" الناتجة عن الأنشطة والمصانع والشركات التي يقدم لها البنك القروض والاستثمارات، مما يجعل البنك مسؤولاً بصورة تشاركية عن الأثر البيئي لعملائه.

ماذا حققنا إلى الآن وحجم التمويل المستدام

تُرجمت التوجيهات التشريعية إلى واقع رقمي ضخم، حيث تدفقت المليارات في السوق السعودي، مما جعل المملكة تتصدر المشهد المالي في المنطقة، يعود هذا النجاح لتقاطع مبادرة السعودية الخضراء مع الطلب العالمي المتزايد على الاستثمارات المستدامة، وقد استحوذت المملكة العربية السعودية على نسبة تفوق 66% من إجمالي الأموال التي جُمعت عبر إصدارات السندات والصكوك المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال النصف الأول من عام 2025، ما يعادل نحو 6.25 مليار دولار أمريكي.

أدوات مالية استثمارية متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية، تُخصص عوائد الاكتتاب فيها حصرياً لتمويل مشاريع ذات أثر بيئي ومناخي إيجابي.



الصكوك الخضراء والمستدامة
Green & Sustainable
(Sukuk)

وتسابت البنوك الوطنية لتعزيز هذا المشهد الاستثنائي؛ حيث تجاوزت مؤسسات مالية كبرى مستهدفاتها التمويلية مبكراً لتضخ عشرات المليارات في **مشاريع التمويل المستدام**، محققة إنجازات سيادية عبر إصدارات صكوك خضراء من الشريحة الأولى دعمت سيولة المشاريع البيئية والاجتماعية في المملكة.

عملية توجيه القرارات الاستثمارية والتدفقات النقدية نحو الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التي تحقق عائداً مالياً مجدياً، مع ضمان مراعاة العوامل البيئية والمجتمعية على المدى الطويل، مثل مشاريع الطاقة المتجددة أو الإسكان الميسر.



التمويل المستدام
(Sustainable Finance)

كيف نضمن موثوقية البيانات (أطر الإفصاح العالمية)

لضمان الموثوقية وقابلية المقارنة، اتجهت البنوك السعودية لتبني أطر إفصاح عالمية رصينة، للابتعاد عن التقييمات الذاتية غير الدقيقة.

المعايير الدولية الأكثر موثوقية واستخداماً لتوجيه الشركات حول كيفية إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن آثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بمصادقية وقابلية للمقارنة..



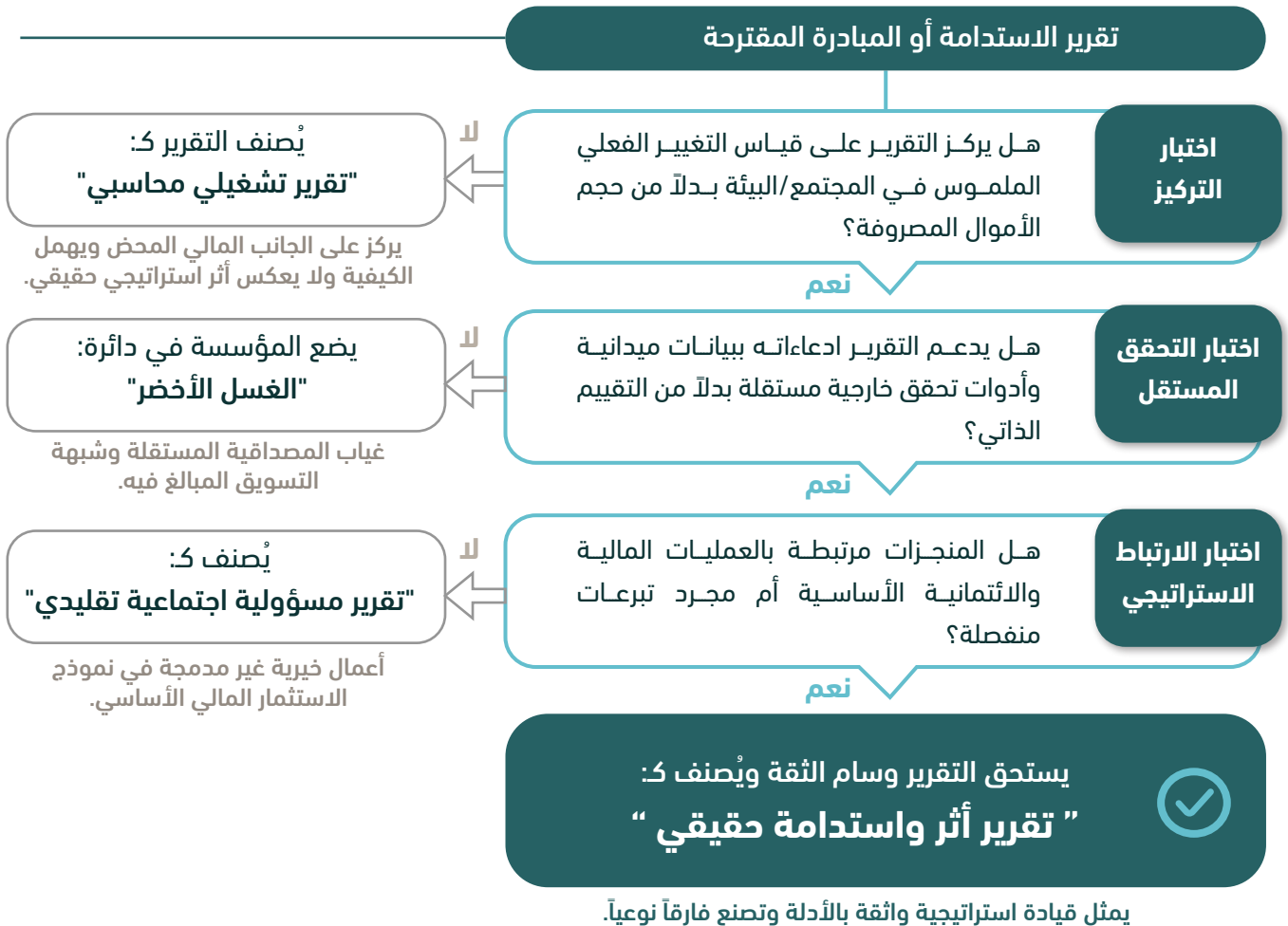
المبادرة العالمية للتقارير
(GRI)

تتطلب هذه المعايير إشراكاً عميقاً لأصحاب المصلحة، وربط خطوط الأعمال بمستهدفات رؤية المملكة 2030، والتركيز على تحليل "الأهمية النسبية". ولزيادة مستوى الثقة، أصبحت المؤسسات المالية تستعين بجهات تدقيق ومراجعين خارجيين للحصول على تأكيدات مستقلة وموثقة لبياناتها البيئية والاجتماعية.

ولتبسيط هذه المتطلبات الصارمة التي فرضتها تداول وهيئة السوق المالية، يوضح الجدول التالي أبرز متطلبات الإفصاح المحددة في المحاور الثلاثة الرئيسية^[5]:

المحور التنظيمي	أبرز متطلبات الإفصاح المحددة
المحور البيئي (Environmental)	قياس والإفصاح بدقة عن حجم انبعاثات الغازات الدفيئة بكافة نطاقاتها، وكثافة استهلاك الطاقة، واستخدام المياه وإدارتها، ومعدلات تدوير النفايات، بالإضافة إلى الإفصاح عن أي مخالفات بيئية ترتكبها المنشأة ^[4]
المحور المجتمعي (Social)	مقاييس القوى العاملة مثل نسب السعودة والتوطين، والتنوع بين الجنسين، ومعدلات دوران الموظفين، وإصابات العمل والوفيات المهنية، ومتوسط ساعات التدريب لكل موظف، وحجم الاستثمارات المجتمعية الفعالة ^[4]
محور الحوكمة (Governance)	الإفصاح عن مدى استقلالية وتنوع مجلس الإدارة (حيث وصلت نسبة تمثيل النساء في مجالس الإدارة ما بين 8 إلى 10 بالمائة)، وتطبيق سياسات صارمة لمكافحة الفساد، ووجود آليات واضحة وحامية للإبلاغ عن المخالفات، وإرساء أطر حوكمة الأمن السيبراني وحماية البيانات ^[4]

شجرة قرارات تقارير الاستدامة: كيف نفرق بين الأثر الحقيقي والامتثال الشكلي؟



نقاط التحسين وفرص التطوير في المشهد المالي

على الرغم من الإنجازات الرقمية الباهرة التي حققها القطاع المالي، والتقدم الملحوظ في الامتثال للتشريعات وإصدار تقارير تتوافق مع المعايير الدولية، يُظهر التحليل لتقارير الاستدامة الحالية المنشورة في السوق لوجود مساحات واسعة للتطوير، كما وإن الارتقاء بهذه التقارير من مجرد وثائق امتثال دورية إلى أدوات قيادة استراتيجية يتطلب معالجة جوانب محورية تعزز من القيمة المضافة وتضلع أثراً ملموساً.

تتبلور فرص التطوير في القطاع المالي حول المحاور الرئيسية التالية:



1



دقة تخصيص البيانات وتجاوز المؤشرات العامة

يعتري كثير من التقارير الحالية ضعف في تخصيص البيانات؛ إذ تُعرض كمؤشرات عامة بأرقام إجمالية ضخمة ولا تفصل بما يكفي حسب المحفظة الائتمانية، أو النشاط الاقتصادي، أو المنطقة الجغرافية. إذ تكمن فرصة التطوير في تقديم إفصاح متقدم يوضح أين ذهب التمويل بدقة والأثر الميداني الناتج عنه (مثل السعة التوليدية الناتجة أو الوظائف المستحدثة في منطقة محددة)

2



التحول من وصف الماضي إلى استشراف المستقبل

التقارير الحالية للعديد من البنوك يصف الماضي فقط، حيث تقف التقارير عند سرد ماذا حدث خلال العام المنصرم، لكنها لا توضح دائماً كيف أثرت النتائج السابقة على القرارات المستقبلية وخطط الإقراض القادمة، كما يجب أن تكون الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) أداة حية لصنع القرار وإدارة المخاطر، وليس مجرد تقرير ختامي سنوي.

3



تحسين السردية (Storytelling) وصناعة الأثر

تقارير البنوك الحالية متشابهة جداً في الأسلوب، وتبدو وكأنها تقارير محاسبية جافة أكثر من كونها سردية أثر، والمطلوب هو إبراز أن هناك فرصة عظيمة لتحسين "Storytelling" في تقارير الاستدامة لتحويلها إلى تقارير أثر تعكس الأثر على الفرد وعلى المجتمعات وبالتالي على الموارد وتحقق الازدهار.

4



بناء منظومات القياس المستمر

من أبرز فرص التطوير غياب القياس المستمر؛ فجمع البيانات يحدث غالباً قرب موعد إعداد التقرير السنوي، بدلاً من وجود منظومة قياس مستمرة ومدمجة داخل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) أو لوحات المعلومات (Dashboards) الخاصة بالإدارة العليا. إذ إن رقمته مقاييس الاستدامة تحولها لأداة توجيه يومية ولحظية لصانع القرار.

5



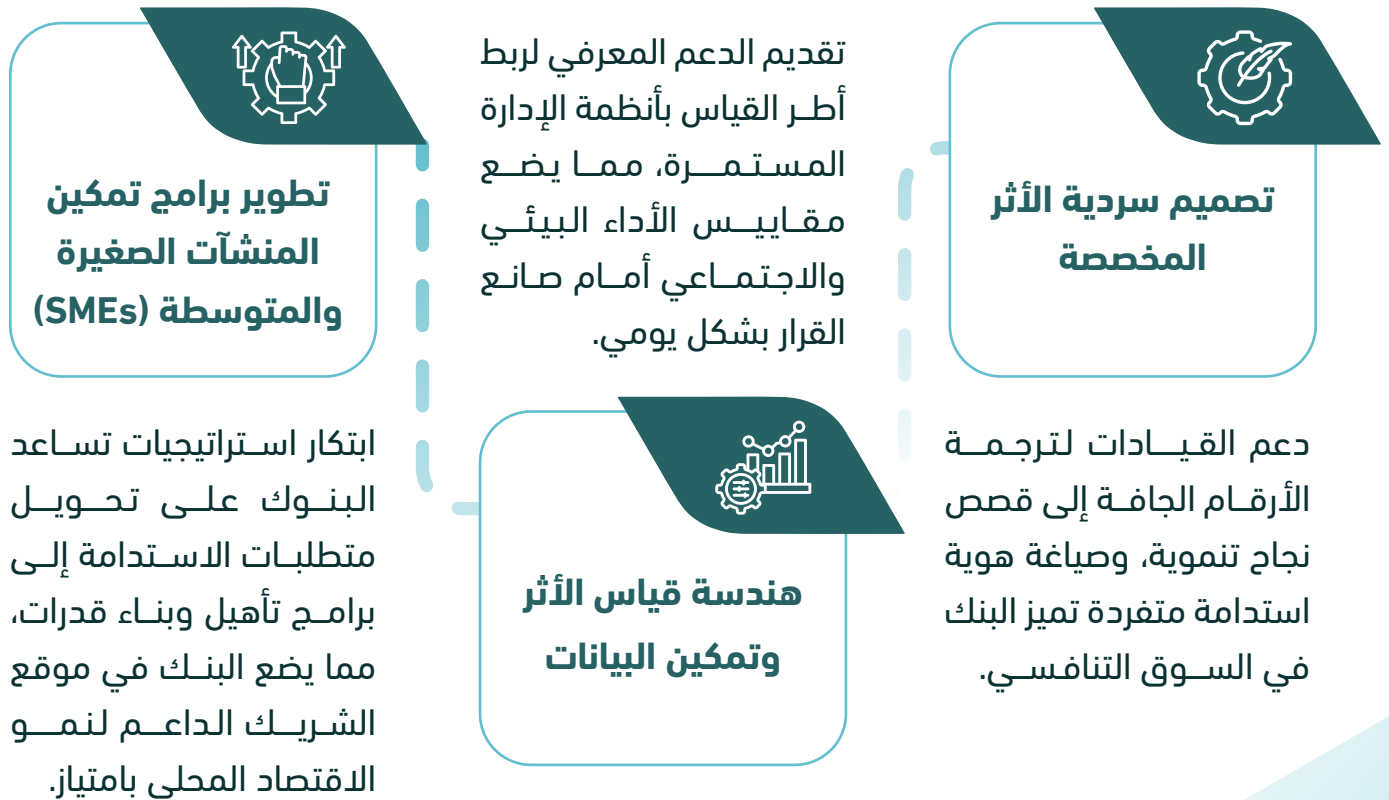
الارتقاء بمستوى الإفصاح عن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

تمثل هذه المنشآت محركاً رئيسياً للاقتصاد الوطني، ومع ذلك، يُلاحظ ضعف في الإفصاح المستقل عن تمويلها؛ حيث يتم ذكر أرقام تمويل إجمالية ضمن محافظ الشركات دون توضيح حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كافٍ، تبرز فرصة ذهبية للبنوك للتحول من دور "المانح المشترط" إلى "الشريك المُمكن"، عبر تقديم حلول تساعد هذه المنشآت على تلبية متطلبات الاستدامة التي قد تبدو معقدة بالنسبة لها.

ممكّنات الأثر وصناعة الحلول

إن الانتقال بالقطاع المالي من مرحلة الامتثال المعياري وإصدار التقارير النمطية إلى مرحلة القيادة وصناعة أثر موثق، يستدعي وجود بيوت خبرة متخصصة تمتلك القدرة على هندسة هذا التحول، كما أن الفجوات السابقة لا تمثل مجرد مشاكل تنظيمية عابرة، بل هي في الواقع فرص سوقية هائلة لتدخل كيانات وممكنات وطنية مبتكرة تركز على الأثر، حيث يتجاوز دورنا في تسامي على مساعدة البنوك في كتابة تقارير امتثال تقليدية ليرتكز على تزويد صناع القرار بالبنية التحتية التشغيلية والمنهجية القادرة على تحويل النوايا الحسنة والأموال المكدسة إلى نتائج تنمية ملموسة وقابلة للقياس

عبر التقاطعات الاستراتيجية التالية:



يوضح الجدول التالي الفروق الجوهرية للارتقاء بأسلوب السرد:

سردية الأثر وصناعة القرار (فرص التطوير المتاحة)	السردية المحاسبية التقليدية (الوضع السائد)	معيار التحليل الاستراتيجي
التركيز على المخرجات (أثر التمويل على جودة الحياة، التوظيف، خفض الانبعاثات).	التركيز المكثف على المدخلات (حجم الأموال المخصصة والمنصرفة).	بؤرة التركيز
لغة أصيلة ومترابطة تدمج بين دقة البيانات والبعد الإنساني لقصة القرار.	لغة مؤسسية دفاعية وحذرة، تهدف لتجنب التدقيق القانوني.	الأسلوب اللغوي
الشفافية في الإفصاح عن التحديات، وشرح الخطوات التصحيحية للمستقبل.	إخفاء العقبات، واستعراض الإنجازات الإيجابية فقط دون سياق.	منهجية التعامل مع التحديات
إبراز هوية فريدة للمؤسسة في تقاريرها (مثل: زيادة تمكين الشركات الصغيرة).	استنساخ هياكل المعايير الدولية؛ مما يخلق تشابهاً كبيراً بين البنوك.	التمايز المؤسسي

دليل المصطلحات والمفاهيم الاستراتيجية (Glossary)

المصطلح	التعريف المفاهيمي - المبسط
الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)	إطار عمل شامل يقيّم مدى التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية، والأثر الاجتماعي الإيجابي، والنزاهة والعدالة في الإدارة والرقابة، متجاوزاً مجرد تقييم الأداء المالي والأرباح المباشرة
التمويل المستدام (Sustainable Finance)	عملية توجيه القرارات الاستثمارية والتدفقات النقدية نحو الأنشطة الاقتصادية والمشاريع التي تحقق عائداً مالياً مع مراعاة العوامل البيئية والمجتمعية طويلة المدى
الصكوك الخضراء والمستدامة (Green & Sustainable Sukuk)	أدوات مالية استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تُخصص عوائد الاكتتاب فيها حصرياً لتمويل مشاريع ذات أثر بيئي ومناخي إيجابي
التمويل الانتقالي (Transition Finance)	طول تمويلية وقروض ميسرة مشروطة تُمنح للشركات في القطاعات ذات البصمة الكربونية العالية لمساعدتها على تحويل وتحديث عملياتها الإنتاجية لتصبح نظيفة بيئياً
الانبعاثات الممولة (Financed Emissions)	الغازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة ومصانع ومشاريع العملاء الذين قامت المؤسسة المالية بإقراضهم أو الاستثمار في أصولهم، وتعتبر جزءاً أساسياً من النطاق الثالث للبنوك
المبادرة العالمية للمحاسبين الماليين للكربون (PCAF)	تحالف دولي للمؤسسات المالية يضع منهجيات رياضية ومعايير محاسبية موحدة لقياس وحساب الانبعاثات الكربونية الناتجة عن القروض والاستثمارات
المبادرة العالمية للتقارير (GRI)	المنظومة والمعايير الدولية الأكثر استخداماً عالمياً لتوجيه الشركات حول كيفية إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن آثارها البيئية والاجتماعية بمصادقية وقابلية للمقارنة
تحليل الأهمية النسبية / المادية (Materiality Assessment)	عملية تحليلية تهدف إلى تحديد وترتيب القضايا البيئية والاجتماعية الأكثر تأثيراً على قدرة المنشأة على خلق القيمة والأكثر أهمية لأصحاب المصلحة والمجتمع
الغسل الأخضر (Greenwashing)	ممارسة تضليلية تقوم فيها المؤسسة بنشر ادعاءات بيئية مبالغ فيها أو غير دقيقة لتسويق نفسها كجهة مستدامة دون وجود أثر حقيقي على أرض الواقع
الكتمان الأخضر (Green Hushing)	استراتيجية دفاعية تلجأ فيها الشركات إلى إخفاء أو التقليل من ذكر إنجازاتها البيئية والاجتماعية خوفاً من التدقيق التنظيمي الصارم أو المساءلة القانونية
المخرجات الميدانية وهندسة الأثر (& Field Outputs Impact Engineering)	المنهجية التي تركز على تصميم وقياس التغيير النوعي والفعلية الذي يطرأ على حياة الأفراد والمجتمع والبيئة وربطها بالموارد المصروفة لضمان تحقيق تحول حقيقي

تم الاستناد في إعداد هذه الورقة التحليلية على حزمة متكاملة من التقارير الرسمية، والتشريعات الصادرة عن الجهات الإشرافية، والبيانات المالية والميدانية المفصلة للقطاع المالي السعودي كالتالي:

- 1 تقرير استدامة القطاع المالي السعودي وقاعدة بيانات تحليل الأثر المؤسسي الصادرة عن منظومة الأبحاث الوطنية
- 2 البنك المركزي السعودي (ساما) - إطار التمويل المستدام والدليل الإرشادي لإدارة المخاطر المناخية في المؤسسات المالية
- 3 دراسة مسحية حول واقع تقارير الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية في المملكة وفق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)
- 4 تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG Report) - البنك السعودي الأول (SAB) للعام المالي ألفين وخمسة وعشرين
- 5 دليل الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصادر عن تداول السعودية وهيئة السوق المالية للمستثمرين
- 6 هيئة السوق المالية (CMA) - اعتماد دليل إصدار أدوات الدين الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمربوطة بالاستدامة
- 7 تقرير أسواق رأس المال وإصدارات السندات والصكوك المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للنصف الأول من عام ألفين وخمسة وعشرين
- 8 بيان التقدم المؤسسي في الصيرفة المسؤولة وإفصاحات الانضمام لتحالف (PCAF) - بنك الرياض للعام المالي ألفين وخمسة وعشرين
- 9 الفهرس المرجعي الرئيسي لتقارير الاستدامة وتخصيص التمويل في الشركات والبنوك السعودية المدرجة (Master Index)
- 10 التقرير التحليلي لقطاع الصيرفة والائتمان المالي الصادر عن شركة كامكو إنفست حول محفظة قروض الشركات
- 11 النشرة الدورية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) حول إصدارات الصكوك السيادية وشبه السيادية لشركات صندوق الاستثمارات العامة
- 12 البيانات الصحفية والتقارير المالية الدورية الصادرة عن المراكز الإعلامية للبنوك السعودية ومصرفية الشركات

تسامي

لصناعة الأثر

 bd@tasamy.com

   @TasamySA